

أفريقيا ريبورت: أفريقيا لم تكن المستفيد الأكبر من صندوق النقد الدولي



السبت 5 أكتوبر 2024 06:07 م

في حين تضاعفت القروض الممنوحة لأفريقيا من صندوق النقد الدولي هذا العام تقريباً مقارنة بعام 2023، فقد تلقت المكسيك في السنة المالية 2024 ضعف ما تلقت دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

تموت الصور النمطية بصعوبة، والفكرة القائلة بأن أفريقيا على وشك الوقوع في فخ صندوق النقد الدولي راسخة بشكل خاص في الخيال الجماعي. التكيف الهيكلي، وإطار الاستدامة المالية، وتسهيل الائتمان الموسع، والتشخيص الاقتصادي الكلي يبدو أن مصطلحات بريتون وودز قد اخترعت لإقرار البعثات المتكررة لصندوق النقد الدولي إلى القارة. ومع ذلك، فإن أفريقيا بعيدة كل البعد عن كونها المستفيد الرئيسي من قروض صندوق النقد الدولي.

خلال السنة المالية 2024، التي تغطي أنشطة المؤسسة من 1 مايو 2023 إلى 30 أبريل 2024، وافق صندوق النقد الدولي على ما مجموعه حوالي 53 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (وحدة حساب صندوق النقد الدولي، حيث تبلغ قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة الواحدة 1.32 دولار في 30 أبريل) في قروض جديدة، أو حوالي 70 مليار دولار. وهذا هو نفس المبلغ تقريباً في عام 2023 عندما منح صندوق النقد الدولي قروضاً بقيمة 74 مليار دولار. وفي المجموع، استفادت 30 دولة هذا العام، بما في ذلك 15 مليار دولار ذهبت إلى 20 دولة منخفضة الدخل.

ويشمل هذا تعزيز القروض القائمة، والقروض الجديدة، والتمويل بموجب مرفق المرونة والاستدامة - المرتبط بتغير المناخ - أو إعادة جدولة الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC).

20 مليار دولار لإفريقيا

بإجمالي 20 دولة مستفيدة، بما في ذلك المغرب ومصر، تعد إفريقيا القارة التي تضم أكبر عدد من الدول المستفيدة من دعم صندوق النقد الدولي هذا العام. وقد وافق الصندوق على أكثر من 15.2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة للقارة الإفريقية خلال سنته المالية 2024، أو أكثر من 20 مليار دولار - وهي زيادة حادة. في عام 2023، خصص صندوق النقد الدولي 3.6 مليار وحدة حقوق سحب خاصة لكامل إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي يجب أن يضاف إليها 3.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة للمغرب و2.4 مليار وحدة لمصر.

هذا العام، تعد كوت ديفوار أكبر مستفيد بـ 3.58 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، تليها مصر (3.16 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وكينيا 1.52 مليار، والسنغال 1.37 مليار والمغرب مليار واحد، وفقاً للأرقام المنشورة في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، الصادر في 25 سبتمبر).

الآثار المترتبة على كوفيد-19

ومع ذلك، استحوذت المكسيك وحدها على نصف جميع حقوق السحب الخاصة التي وافقت عليها المؤسسة هذا العام، بإجمالي 26.74 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو 39.3 مليار دولار. وهذا أكثر من ضعف المبلغ المخصص لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل.

في وقت لا يزال فيه الاقتصاد المكسيكي يعاني بشدة من آثار جائحة كوفيد-19، منحت مؤسسة صندوق النقد الدولي مدينة مكسيكو سيتي خط ائتمان من بقيمة 61 مليار دولار لعام 2019. وتسمح هذه الأداة للبلد المستفيد بالإفراج عن المبالغ التي يرغب فيها في أي وقت، دون الحاجة إلى موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على الصرف. ويُنظر إلى هذا على أنه علامة على الثقة وإشارة قوية للوصول إلى مصادر تمويل أخرى.

كما استفادت كولومبيا، ثاني أكبر مستفيد من صندوق النقد الدولي هذا العام بـ 6.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، من هذه الآلية.

وفي العام الماضي، تمكنت تشيلي من الإفراج عن 16.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة بفضل خط الائتمان المرن. ومع ذلك، لم تستفد أي دولة أفريقية أو من آسيا الوسطى من خط الائتمان المرن لعام 2024. وقد استفاد المغرب في عام 2023، بما يزيد عن 3.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

وأخيراً، يسلط التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2024 الضوء على حقيقة مفادها أنه لم تتلق أي دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قرصاً في عام 2024 (مقارنة بقروض بلغ مجموعها 6.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة في عام 2023). وفي أوروبا، تلقت مولدوفا وكوسوفو فقط أموالاً - 129 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و142 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على التوالي - هذا العام.

